

تقرير عن الدورة السابعة عشرة

(٢٣-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥)

لجنة السياسات الإنمائية



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها السابعة عشرة. وتناولت اللجنة، في هذه الدورة، المواضيع التالية: المساءلة عن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كمساهمة منها في المناقشات المتعلقة بالاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٥؛ والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً؛ ورصد البلدان قيد الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها من القائمة؛ واستعراض وضبط مؤشر الأصول البشرية في إطار المعايير المعتمدة في تحديد أقل البلدان نمواً؛ وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

ويتوقف نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على اعتماد أهداف عالمية للتنمية المستدامة وعلى تصميم نظام مساءلة محكم يمكن من تحقيق النتائج المرجوة والتغيير البناء. وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة في إطار المساءلة هذا. وينبغي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، ودراسة العقبات التي تعترض التنفيذ، وتحديد النهج الناجحة، ومن ثم اقتراح تغييرات وإجراءات تصحيحية في السياسات التي تعتبر غير فعالة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. وتتضمن المساءلة الفعالة أيضاً تحديداً واضحاً لمسؤولية التنفيذ فيما بين الشركاء، مع القيام في هذا الصدد بتحديد غايات قابلة للقياس، وهي غايات تحتاج إلى دعمها بنظم معلومات مناسبة. وأهداف التنمية المستدامة عالمية، لكنها بحاجة إلى أن تكيف مع السياقات الوطنية. والبلدان بحاجة أيضاً إلى أن تحدد التزاماتها العالمية بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فتكليف الأهداف العالمية بتحويلها إلى أهداف وطنية يكفل توليفرادى الدول زمام الأمور ويسر تحمل المسؤولية وكفالة الشفافية والشمولية.

وأجرت اللجنة الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وخلصت إلى أن أنغولا مؤهلة لرفع اسمها من القائمة للمرة الثانية على التوالي، وأوصت برفع اسمها من القائمة. وخلصت أيضاً إلى أن كيريباس مؤهلة لرفع اسمها من القائمة للمرة الثانية على التوالي، لكنها لم توص برفع اسمها من القائمة. وستنظر اللجنة في كيريباس مجدداً في الجولة المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، المقرر إجراؤها عام ٢٠١٨. وحينئذ، ستنظر أيضاً في بوتان وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي ونيبال، التي خلصت إلى أنها مؤهلة لرفع اسمها من القائمة للمرة الأولى في جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

وفي إطار رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نموا وتلك التي رُفعت أسماؤها منها، استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي لساموا وملديف، اللتين رفعتا من القائمة، وغينيا الاستوائية وفانواتو، وهما قيد الرفع. وقد واصلت ساموا وملديف تحقيق تقدم مطرد في مجال التنمية، لكنهما ما زالتا ضعيفتين إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية. ولاحظت اللجنة عدم التوازن بين نصيب الفرد من الدخل ومستوى الأصول البشرية في غينيا الاستوائية واعتماد البلد بشدة على قطاع النفط. وأعربت أيضا عن قلقها إزاء الآثار السلبية لإعصار بام الذي ضرب فانواتو في آذار/مارس ٢٠١٥. وشددت اللجنة على أهمية أن تشارك في عملية الرصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها.

وفي إطار التحضير لجولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، أعادت اللجنة النظر في مؤشر الأصول البشرية. وقررت إضافة نسبة الوفيات النفاسية إلى هذا المؤشر. وبناء على ذلك، سيتألف المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية، ثلاثة منها متصلة بالصحة (النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الوفيات النفاسية) ولها نفس الوزن في المؤشر الفرعي للصحة (بمقدار السدس لكل منها)، واثنان متصلان بالتعليم (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية) ولهما نفس الوزن في المؤشر الفرعي للتعليم (بمقدار الربع لكل منهما). وقررت اللجنة أيضا مواصلة النظر في العناصر الأخرى للمؤشر، وبالأخص مواصلة النظر في إمكانية الاستعاضة عن مؤشر نقص التغذية بالتقزم، باعتباره مقياسا لسوء التغذية.

وأخيرا، نظرت اللجنة في مسائل متعلقة بالآثار المترتبة على المشهد الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وضرورة تحسين فرص وصول أقل البلدان نموا إلى المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل البديلة. وشددت على أهمية وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها تجاه أقل البلدان نموا، واعتماد معايير أفضل لتخصيص المعونة بهدف تحسين كفاءة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية. ومن أجل إتاحة تعاون إنمائي ذي أهداف محددة بدقة أكبر، اقترحت اللجنة أن تقوم الجهات المانحة بتصنيف أقل البلدان نموا في مجموعات تضم البلدان التي تعاني من عوائق هيكلية متشابهة. وأكدت أيضا ضرورة معالجة مسألة الاعتماد على المعونة دون الحد من تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك البلدان.

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها	٧
ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها	٧
باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٨
الثاني - المسألة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥	١٢
ألف - مقدمة	١٢
باء - الماضي قدما: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة	١٣
جيم - العناصر الأساسية للمساءلة الفعالة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥	١٥
الثالث - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا	١٨
ألف - مقدمة	١٨
باء - المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا	١٩
الرابع - رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رفع اسمها منها	٢٧
ألف - مقدمة	٢٧
باء - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من القائمة	٢٧
جيم - رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة	٢٩
دال - تعزيز رصد البلدان	٣٠

الخامس -	ضبط مؤشر الأصول البشرية	٣١
ألف -	مقدمة	٣١
باء -	مؤشر الأصول البشرية	٣١
السادس -	دور المساعدة الإنمائية الرسمية في المشهد الجديد لتمويل التنمية: كيف يمكن أن تسهم في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في فترة ما بعد عام ٢٠١٥	٣٤
ألف -	مقدمة	٣٤
باء -	المشهد المتغير لتمويل التنمية	٣٤
جيم -	الحاجة إلى زيادة التعاون الإنمائي: تحسين تخصيص المعونة	٣٥
دال -	تحسين القدرة التحويلية للمعونة: المواءمة بين الاحتياجات وطرائق التعاون ودعم توفير المنافع العامة الدولية ذات الطابع الاستراتيجي	٣٧
هـاء -	معالجة مسألة تنسيق المعونة والاعتماد عليها	٣٨
السابع -	أعمال لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل	٤٠
الثامن -	تنظيم الدورة	٤١
المرفقات		
الأول -	قائمة المشاركين	٤٢
الثاني -	جدول الأعمال	٤٤

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

المساءلة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستعبر الدول الأعضاء عن رؤيتها المتفق عليها للتنمية المستدامة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وتوصي اللجنة بأن ينظر المجلس في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) أن يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إعداد التزاماتها الوطنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإعلان عنها، وتكييف الغايات المنشودة مع سياقها الوطني، ورسم السياسات الملائمة لبلوغ تلك الغايات على الصعيد الوطني، والإسهام في تحقيقها على الصعيد العالمي؛

(ب) أن يدعو المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة إلى تركيز متابعته واستعراضه للتقدم المحرز في الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة على الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة)، اللازمة لدعم الوفاء بتلك الالتزامات؛

(ج) أن يوعز إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تيسير إجراء استعراضات أقران إقليمية بشأن تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، بحيث تكون هذه الاستعراضات مفتوحة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة؛

(د) أن يشجع جميع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف على دعم إطار المساءلة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٢ - أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع اسم أنغولا من قائمة أقل البلدان نمواً. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ و ٢٢١/٦٧، أشارت اللجنة على المجلس بإعادة التأكيد على أهمية الشركاء في التنمية في دعم أنغولا بتدابير ملموسة لتسهيل انتقالها انتقالاً سلساً.

رصد البلدان قيد الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها

٣ - وجهت اللجنة انتباه المجلس إلى الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠١٤. وضماناً لتنفيذ هذين القرارين بمزيد من الكفاءة، أوصت اللجنة بأن يطلب المجلس مشاركة أمانات اللجان الإقليمية في رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رُفعت منها، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة وأقرها المجلس في عام ٢٠١٣.

باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

المساءلة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

٤ - يتوقف نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على اعتماد أهداف عالمية للتنمية المستدامة وعلى تصميم نظام مساءلة محكم، يتضمن حوافز قوية على الوفاء بالالتزامات. وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة (الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) في إطار المساءلة، وينبغي رصد إنجازاتهم على الصعيد العالمي. وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة تكتسي طابعاً عالمياً، فإن البلدان بحاجة إلى تكييفها مع السياقات الوطنية، آخذة في اعتبارها القيود والفرص الخاصة بكل منها. ويتطلب هذا الأمر عملية تشاور ديمقراطية تشارك فيها البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني. والبلدان بحاجة أيضاً إلى أن تحدد التزاماتها العالمية بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. فتكييف الأهداف العالمية بتحويلها إلى غايات وطنية يكفل توليفرادى الدول زمام الأمور وييسر تحمل جميع أصحاب المصلحة لمسؤولياتهم أمام المواطنين وأمام المجتمع العالمي. وبمكّن ذلك أيضاً إطار المساءلة من أن يكون مبنياً على التشاور مع المستفيدين وأن يكون شفافاً وشاملاً للجميع وقائماً على المشاركة.

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً

٥ - خلصت اللجنة إلى أن كيريباس استوفت معايير رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً للمرة الثانية على التوالي. غير أن اللجنة أرجأت اتخاذ قرار بالتوصية برفع اسم البلد من القائمة إلى الجولة المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، المقرر إجراؤها عام ٢٠١٨. فكيريباس هي أكثر بلدان الفئة عرضة للأخطار، وهناك أيضاً شواغل مرتبطة بذلك فيما يتعلق باستدامة مستوى دخلها الحالي. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تحديث الموجزات المتعلقة بمواطن ضعف هذا البلد،

وطلبت إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحديث تقييم الأثر الذي أعدته عن البلد قبل جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٦ - وخلصت اللجنة إلى أن بوتان وتيمور - ليشتي وجزر سليمان وسان تومي وبرينسيبي ونيبال استوفت معايير الرفع من القائمة للمرة الأولى. وسيُنظر في إمكانية رفع أسماء هذه البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً في الجولة المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلبت اللجنة إلى الأونكتاد إعداد موجزات عن مواطن الضعف الخاصة بهذه البلدان وإلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إعداد تقييمات أثر خاصة بها، وذلك لينظر فيها في جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٧ - ولاحظت اللجنة أن ارتفاع مستويات الدخل والأصول البشرية في العديد من البلدان التي تندرج ضمن فئة أقل البلدان نمواً يعني أن عدداً متزايداً من هذه البلدان على وشك استيفاء شروط الرفع من هذه الفئة. وفي نفس الوقت، فإن الضعف الاقتصادي، ولا سيما الضعف إزاء تغير المناخ، ما زالاً من الشواغل الجدية. وبالنسبة لبعض البلدان، فإن احتمال فقدان إمكانية الحصول على الدعم المالي اللازم للتصدي لتغير المناخ وأوجه الضعف الاقتصادي قد شكل عقبة رئيسية أمام إمكانية رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. وهناك حاجة ملحة إلى وضع وتنفيذ إطار للدعم الدولي للبلدان المتأثرة بتغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية والاقتصادية.

رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رُفعت منها

٨ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية وفانواتو، المقرر رفع اسميهما من قائمة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي. وخلصت اللجنة إلى أن غينيا الاستوائية ما زالت تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الهيدروكربونات ولديها تفاوت كبير بين المستوى العالي لنصيب الفرد من الدخل وانخفاض مستوى مؤشر الأصول البشرية. وأشارت اللجنة على البلد بوضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية للتنويع الاقتصادي وتحسين المؤشر. وخلصت اللجنة إلى أن فانواتو واصلت خلال عام ٢٠١٤ تحقيق نمو مطرد في الدخل وتحسن في مستوى أصولها البشرية. غير أن اللجنة لاحظت بقلق العواقب المدمرة لإعصار بام، الذي ضرب البلد في آذار/مارس ٢٠١٥، مما يثير الشك في آفاق التنمية في الأجل القريب.

٩ - واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي في ساموا وملديف، اللتين رفع اسماهما من قائمة أقل البلدان نمواً. ولاحظت أن كلا البلدين قد واصلتا إحراز تقدم مطرد في مجال

التنمية، بالرغم من أنهما ما زالا ضعيفين إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية، كما يتضح من خلال الدرجة العالية التي حصل عليها في مؤشر الضعف الاقتصادي.

١٠ - وتشير اللجنة إلى القرار ٢٢١/٦٧، وتكرر تأكيد أهمية مشاركة البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رُفعت أسماؤها منها في عملية الرصد لكفالة إدراج المنظور القطري في تقارير الرصد.

ضبط مؤشر الأصول البشرية

١١ - واصلت اللجنة استعراضها لمؤشر الأصول البشرية. وقررت أن يتضمن المؤشر في الجولات المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات معدلا للوفيات النفاسية لتحديد العراقيل الهيكلية الماثلة أمام التنمية المستدامة على نحو أفضل. وستواصل اللجنة النظر في العناصر الأخرى المكونة لهذا المؤشر، ولا سيما للاستعاضة عن مؤشر نقص التغذية بالتقزم، باعتباره مقياسا لسوء التغذية.

استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

١٢ - لاحظت اللجنة وجود فجوات كبيرة في الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه أقل البلدان نمواً وفي الالتزام بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وأقرت الدور المحوري الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية في تنمية أقل البلدان نمواً، ولذلك كررت تأكيد أهمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي ينبغي أن تستفيد منها البلدان التي تندرج حالياً في فئة أقل البلدان نمواً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي هي بصدد الخروج من هذه الفئة. وينبغي للجهات المانحة أن تراعي، في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت أسماؤها من هذه الفئة، تباين الاحتياجات داخل هذه المجموعة وتفاوت قدرة البلدان على الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وأوصت اللجنة كذلك بأن تكون زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مصحوبة بتعزيز آليات التعاون الضريبي الدولي في التصدي لمشكلة تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

١٣ - وينبغي للتمويل المتعلق بالمناخ أن يكون منفصلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية العادية ومكملاً لها. فأقل البلدان نمواً والبلدان قيد الرفع من هذه الفئة، وكذلك البلدان النامية الأخرى، تعاني من ضعف شديد إزاء تغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية. وأوصت اللجنة

باستخدام مؤشر الضعف الاقتصادي في تخصيص الموارد الجديدة من التمويل المتعلق بالمناخ، بغض النظر عما إذا كانت البلدان تستوفي المعايير المطلوبة لتصنيفها ضمن فئة أقل البلدان نمواً أم لا. ومن شأن هذه التوصية أيضاً أن تزيد في تعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، الذي دعت فيه الجمعية الجهات المانحة إلى أن تأخذ في اعتبارها المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نمواً بوصفها جزءاً من المعايير التي تستخدمها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية.

الفصل الثاني

المساءلة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

ألف - مقدمة

١٤ - في الأعوام القليلة الماضية، أولت اللجنة اهتماما كبيرا للمعالم العامة المحتملة لخطوة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبينما كانت الدول الأعضاء تنظر في العناصر الرئيسية لتلك الخططة، قدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة اقتراحا بشأن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأهداف العالمية لتحقيق الرؤية المتفق عليها لعالم الغد، فإن هذا الاتفاق لا يكفل اعتماد وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. ويجب كذلك وضع آلية قوية للرصد والمساءلة لتتبع التقدم المحرز ومساءلة الدول وشركائها (المنظمات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمؤسسات الخاصة) عن التزاماتها إزاء المواطنين والمجتمع الدولي.

١٥ - وينطوي مفهوم المساءلة على ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: الالتزام الذي يقع على عاتق الموظفين الحكوميين لتقديم معلومات عن الإجراءات التي يتخذونها وتفسيرها (المساءلة)؛ وتحديد واضح للمسؤوليات؛ والإنفاذ من خلال التهديد باتخاذ إجراءات تأديبية. وتهدف المساءلة إلى إرساء الشفافية. وهي تعتمد على نشر المعلومات وإنشاء آليات ملائمة للرصد والرقابة.

١٦ - ويعد هذا المفهوم مهما في نظم الحوكمة على الصعيد الوطني، لكن يصعب تنفيذه على الصعيد العالمي، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث الالتزامات طوعية إلى حد بعيد. ويمكن وضع حوافز للإبلاغ عن الإجراءات المتخذة، بينما يبدو من الواضح أن الإنفاذ من خلال التهديد بفرض تدابير عقابية ليس خيارا ممكنا. ويتمثل أحد التعقيدات الأخرى في أن التزامات من قبيل وضع حد للفقر المدقع وتحرير الجنس البشري من الفاقة، هي "واجبات غير كاملة"، لأنه لا يمكن عزو المسؤولية بسهولة إلى جهة واحدة. ويصعب تحديد المسؤولية على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن درجة الترابط القائم في الاقتصاد العالمي يعني أن الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لم تعد كافية لضمان تحقيق النتائج المتفق عليها.

١٧ - وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات الطوعية غير كاملة، فإنها ملزمة أخلاقياً، إذ إن الحكومات مسؤولة أمام الشعوب التي تقدم لها هذه الالتزامات. كما أنها مسؤولة أمام

بعضها بعضا باعتبارها جهات مقدمة ومتلقية لـ "وسائل التنفيذ" (الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات) وميسرة لبيئة مواتية لتنفيذ الخطة.

١٨ - ويمكن تحديد آلية مساءلة متينة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها باعتبارها عملية تسهم في تنفيذ الالتزامات السياسية التي ستقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتؤدي أيضا إلى تحسين وضع السياسات وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات. ولذلك ينبغي أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ آلية "مساءلة عن النتائج والتغيير البناء". وينبغي من خلال هذه الآلية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، ودراسة العقوبات التي تعترض التنفيذ، وتحديد النهج الناجحة، وتقديم التوجيه بشأن التغييرات والإجراءات التصحيحية للسياسات التي تعتبر غير فعالة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

باء - المضي قدما: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

١٩ - بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، حُددت بعض جوانب تحمل المسؤولية عن التعهدات الواردة في إعلان الألفية. وحُددت غايات قابلة للقياس، وقامت منظومة الأمم المتحدة، بدعم من الوكالات المتخصصة الأخرى، بإعداد قاعدة بيانات إحصائية لدعم إطار الرصد وبدأت العمل بها. ويشمل هذا الإطار أيضا عدة تقارير مرحلية ونظاما لتقديم عروض قطرية طوعية في سياق الاستعراضات الوزارية السنوية برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن ثمة شعورا بعدم الرضا إزاء هذا الإطار، كما جرى تحليله في تقارير سابقة قدمتها اللجنة.

٢٠ - وبغية معالجة هذه الشواغل، من الأهمية بمكان الإقرار بأن أهداف التنمية المستدامة أهداف عالمية، لكن ينبغي لكل بلد أن يكيف الأهداف وفق سياقه الوطني بطريقة ديمقراطية وشاملة للجميع، وذلك بسبل منها على وجه الخصوص إجراء مشاورات مع البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني. وينبغي للبلدان أن تصمم وتقدم تقارير بشأن السياسات الملائمة التي ستنفذها من أجل تحقيق هذه الأهداف على الصعيد الوطني، وبشأن السبل التي ستسهم في تحقيقها على الصعيد العالمي. وسيؤدي ذلك إلى تيسير توليفرادى الدول زمام الأمور، وتحديد المسؤولية بمزيد من الوضوح، وتحسين الشفافية، والإسهام في التوصل إلى نظام مساءلة أكثر كفاءة يهدف إلى إحداث تغيير تحويلي.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عند وضع إطار المساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يتم وضع الهدف بناء على آليات المساءلة القائمة، وتعزيزها عند اللزوم، ودعم آليات

جديدة عند الاقتضاء. كما تدعو الحاجة إلى تعزيز روابط فعالة ومتسقة بين مختلف آليات المساءلة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

٢٢ - وعلى الرغم من أن وجود نظام بيانات موثوق به يعد أمراً بالغ الأهمية لممارسة المساءلة، فإنه ينبغي التأكيد على أن المؤشرات تهدف إلى المساعدة على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وضرورة استخدامها بالاقتران مع التحليلات النوعية للتقدم المحرز والتحديات الماثلة والقيود القائمة. وسيتم تهميش الحوكمة العالمية وأوجه عدم المساواة التي تميز النظام الاقتصادي العالمي في المناقشات الإنمائية الدولية إذا كانت الخطة تستند فقط إلى غايات ومؤشرات كمية. لذلك فإن الاعتماد المفرط على المؤشرات كإطار للمساءلة ليس غير كاف فحسب، بل إنه سيشوه الأولويات الإنمائية الدولية.

مبادئ المساءلة الفعالة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٣ - للتغلب على الاختلالات التي تعوق عملية التعاون الإنمائي في تحقيق النتائج المرجوة، توصي اللجنة بأن يستند إصلاح إطار المساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى بضعة مبادئ أساسية، على النحو المبين أدناه.

٢٤ - التبعية - ينبغي معالجة القضايا المطروحة على أدنى المستويات الممكنة. ونظراً للدور المحوري الذي ستقوم به البلدان في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والافتقار إلى المساءلة الأفقية على الصعيد الدولي، ينبغي إقامة صلات قوية إزاء ممارسة المساءلة الوطنية، بدعم نشط جدا من المساءلة الاجتماعية الدولية والوطنية. ويعد ربط البرلمانات الوطنية مع المساءلة الاجتماعية الدولية أمراً أساسياً، لأنها هي المؤسسات الرسمية المكلفة بمساءلة الحكومات بشأن الالتزامات الدولية.

٢٥ - العالمية - ستعكس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ رؤية مشتركة متفق عليها لمستقبل العالم. وتتطلب من جميع الحكومات وشركائها في التنمية بذل جهود تهدف إلى جعل تلك الرؤية حقيقة واقعة. ويجب أن تنعكس هذه العالمية أيضاً في نظام المساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما عند تصميم برامج المساءلة لجميع المعنيين.

٢٦ - تولي زمام الأمور - ينبغي أن تتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجالاً واسعاً لرسم السياسات الوطنية وتيسير تكييف الأهداف مع الظروف المحلية، على النحو المبين أعلاه. ويكفل هذا العنصر البالغ الأهمية توليفرادى الدول زمام الأمور في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني ويوفر حوافز للمساءلة.

٢٧ - الاتساق - يتطلب ذلك بناء نظام حقيقي تعزز عناصره بعضها بعضا في إطار آليات المساءلة القائمة وإقامة روابط وأوجه تكامل فيما بينها لتفادي عدم الاتساق والازدواجية في الجهود المبذولة.

٢٨ - الشمولية والشفافية - يجب أن تمثل مؤسسات الحوكمة العالمية المجتمع العالمي بأسره وتخضع للمساءلة أمامه؛ وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون إجراءات اتخاذ القرارات ديمقراطية وشفافة وشاملة للجميع. وفي غياب هذه الخصائص، فإنها ستفتقر إلى الشرعية العالمية وستكون فعاليتها موضع تساؤل. ويجب معالجة أوجه الاختلال المتأصل في موازين القوى لتحقيق مساءلة فعالة أفقية وشفافة. ويتطلب هذا الأمر صوتا أقوى للبلدان الشريكة من أجل التغلب على أوجه الخلل في علاقات المعونة، ودرجة أعلى من مراقبة التزامات جميع البلدان بواسطة أمانات مستقلة، ومناقشات سياسية رفيعة المستوى.

٢٩ - الالتزامات الموجهة لتحقيق النتائج - إن ضرورة أن تتوفر لجميع مناصب السلطة واجبات ومعايير أداء محددة بوضوح، بما يمكن من تقييم سلوكها بشكل موضوعي وشفاف، شرط أساسي سواء لتحمل المسؤولية أو للحواجز الرامية إلى تحقيق الامتثال.

جيم - العناصر الأساسية للمساءلة الفعالة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٠ - أوصت اللجنة بضرورة أن يشمل إطار الرصد والمساءلة المعدل والمعزز استنادا إلى المبادئ الوارد بياها أعلاه، العناصر الأساسية المبينة أدناه.

٣١ - أولا، ينبغي أن يكون عملية قائمة على التشاور مع المستفيدين وتعتمد على الاستخدام الواسع لآليات المساءلة الوطنية. وينبغي أن تكون البرلمانات في صميم عملية المساءلة لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تشمل عمليات المتابعة الوطنية أيضا الحكومات المحلية والإقليمية. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يخضع المستوى الإقليمي من المساءلة لاستعراض الأقران وغير ذلك من أشكال المساءلة الأفقية. ثم تلتقي العمليات الوطنية والإقليمية هذه عند المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المنشأ بقرار من الجمعية العامة لتوفير قيادة سياسية واستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٢ - ثانيا، تدعو الحاجة إلى وضع آلية رصد قوية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي أن يكون للرصد مستوى معين من الاستقلالية لضمان النزاهة، وينبغي أن تكلف به أمانات المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

٣٣ - ثالثاً، من الضروري وضع نظام معلومات محكم. فبالنسبة إلى الغالبية العظمى من الغايات التي تدرج في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة، لا تتوفر حالياً معلومات دقيقة وموثوقة وفي حينها عن عدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك معظم بلدان فئة أقل البلدان نمواً. وهذا يعني أن تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان النامية لإصدار بيانات أساسية عن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ينبغي أن تكون له الأسبقية على وضع نظام معلومات أكثر تطوراً.

٣٤ - رابعاً، ينبغي أن يصب الرصد في أول بعد من أبعاد المساءلة، وهو تحمل المسؤولية. وينبغي للمتندى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك اجتماعاته الوزارية السنوية أثناء الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولملتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس، فيما يتعلق بموضوع التعاون الإنمائي، أن يوفر "المقرر المؤسسي" للحكومات لمناقشة التقييمات المقدمة في مختلف تقارير الرصد والتوصيات المنبثقة عنها.

٣٥ - ونظراً لتعقد الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من الضروري أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمتابعة السنوية لعملية المساءلة، مع التركيز على مواضيع محددة وإبراز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي تطبيق التركيز المواضيعي نفسه على المشاورات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يستطيع المجلس باعتباره "[الجهاز الرئيسي] للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٣) أن يكلف هيئاته الفرعية الرئيسية بالاضطلاع بمسؤوليات محددة لمتابعة أهداف إنمائية معينة عن كثب، وهي مسؤوليات ينبغي إدماجها في إطار عملية متابعة نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي تدرج ضمن نطاق اختصاص هذه الهيئات.

٣٦ - خامساً، ينبغي للمنظومة أن تستخدم استعراضات أقران من نوع مختلف. وينبغي إجراء استعراضات الأقران هذه في سياق يرى فيه الشركاء أنفسهم على قدم المساواة، وبالتالي تجنب الأطر التي تعكس احتلال موازين القوة في العلاقات بين الجهات المانحة والجهات المتلقية. وينبغي أن تشكل العمليات الإقليمية، التي تيسرها الأمانات العامة للجان الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حالة البلدان المتقدمة النمو، الإطار المؤسسي الأساسي لهذه العمليات. ويمكن أيضاً استخدام عمليات استعراض الأقران مع أنواع أخرى من الشركاء إلى جانب الحكومات (انظر أدناه).

٣٧ - سادساً، ينبغي استخدام المساءلة المتبادلة في التعاون الإنمائي، وعلى نطاق أوسع، في الشراكة العالمية من أجل التنمية. ولا تقتصر خطة التنمية على التعاون التقني والتدفقات

المالية، بل تشمل أيضا القواعد التي ينبغي أن تكفل "بيئة مواتية" للتنمية. وينبغي إدراج كلا البعدين في نظام المساءلة الجديد بإشراف الأمانة العامة لكفالة الحياد في ضوء احتلال موازين القوة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في مسألة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة) في الاجتماعات السنوية للمنتدى الرفيع المستوى التي تعقد كل أربع سنوات، وذلك على مستوى رؤساء الدول. وينبغي أن تتضمن الأهداف الرئيسية لمؤتمرات القمة تلك النظر في الإجراءات الجديدة التي ينبغي اتخاذها لتسريع عناصر الخطة التي تتقدم ببطء، وتذليل ما ينظر إليه على أنه عقبات قد تسبب البطء في إحراز التقدم.

٣٨ - سابعاً، ينبغي أن تكون المساءلة الاجتماعية النشطة التي تمارسها منظمات المجتمع المدني المتعددة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي عنصراً أساسياً في عملية المتابعة، ويتعين أيضاً وضع أطر مساءلة محددة، بما في ذلك استعراضات الأقران، لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تقييم مساهمتها في بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة.

الفصل الثالث

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

٣٩ - يستند تحديد أقل البلدان نموا - تُعرّف بأنها البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عراقيل هيكلية شديدة تعترض سبيل التنمية المستدامة - إلى ثلاثة معايير، هي: (أ) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمؤشر على القدرة على إدراج الدخل؛ (ب) مؤشر الأصول البشرية كمؤشر على الأصول البشرية؛ (ج) مؤشر الضعف الاقتصادي كمؤشر على الضعف الهيكلي إزاء الصدمات الخارجية.

٤٠ - ويتم رفع اسم بلد ما من فئة أقل البلدان نموا وفقا لإجراءات محددة في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها لجنة السياسات الإنمائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤١ - ولإدراج بلد ما في فئة أقل البلدان نموا، يجب على البلد أن يستوفي معايير التحديد الثلاثة جميعا عند قيم عتبات محددة. وتتطلب أهلية الرفع من القائمة عدم استيفاء البلد لمعيارين اثنين، لا معيارا واحدا فقط، من المعايير الثلاثة، بينما وضعت عتبات الرفع من القائمة في مستويات أعلى من المعايير المحددة للإدراج فيها. وللتوصية برفع بلد ما من القائمة، يجب أن يكون البلد مؤهلاً لذلك في استعراضين متتاليين. وفي حين يصبح الإدراج نافذا على الفور، فإن الرفع من القائمة لا يتم إلا بعد ثلاث سنوات بغية منح البلد الوقت للإعداد، بدعم من شركائه في التنمية، من أجل الانتقال السلس إلى خارج هذه الفئة.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٥، اتفقت اللجنة على أن ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بشكل مستدام - على الأقل ضعف عتبة الرفع من القائمة - يكفي لجعل البلد مؤهلاً لرفع اسمه من القائمة، حتى لو لم يستوف عتبة الرفع من القائمة لأي من المعيارين الآخرين.

٤٣ - وجرى استعراض المعايير لتحديد أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤. وفي سياق التحضير لأعمال اللجنة، أجري استعراض أولي لقائمة أقل البلدان نموا في اجتماع لفريق خبراء تابع للجنة عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عندما أجرى المشاركون أيضا مشاورات مع ممثلين من أنغولا وكيريباس حول آرائهم بشأن آفاق رفع اسم هذين البلدين من القائمة.

باء - المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نموا

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

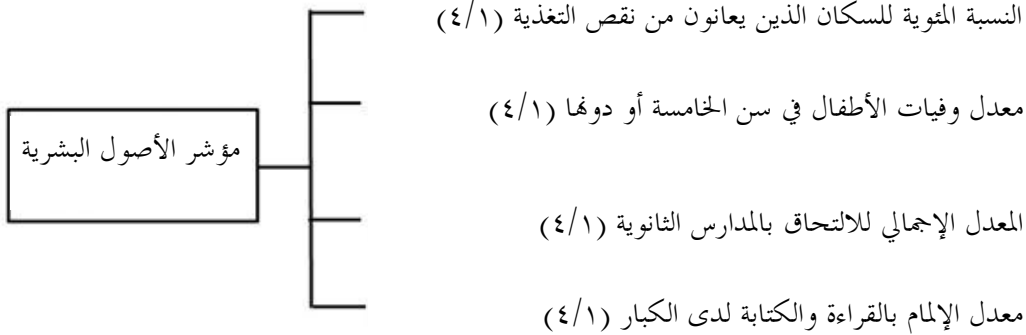
٤٤ - يقاس نصيب الفرد من الدخل القومي كمتوسط سنوي كل ثلاث سنوات. وبالنسبة لاستعراض عام ٢٠١٥، استخدمت متوسطات الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتم تحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام طريقة أطلس للبنك الدولي التي تستخدم متوسطات أسعار الصرف السائدة في السوق لثلاث سنوات (معدلة حسب التضخم النسبي بين البلد المعني والبلدان المتقدمة النمو الرئيسية) للحد من أثر التقلبات في أسعار الصرف.

٢ - مؤشر الأصول البشرية

٤٥ - يشكل انخفاض مستويات الأصول البشرية عقبة هيكلية أمام التنمية المستدامة. ويشمل مؤشر الأصول البشرية المؤشرات المتصلة بوضع بلد ما من حيث الصحة والتغذية والتعليم. ويتألف المؤشر حاليا من المؤشرات الأربعة التالية، ولكل منها نفس الوزن في المؤشر العام. ويجري تحويل قيم المؤشر الأصلي إلى قيم تتراوح من صفر إلى مائة لتيسير عملية تجميع البيانات والمقارنة بينها.

الشكل الأول

مكونات مؤشر الأصول البشرية



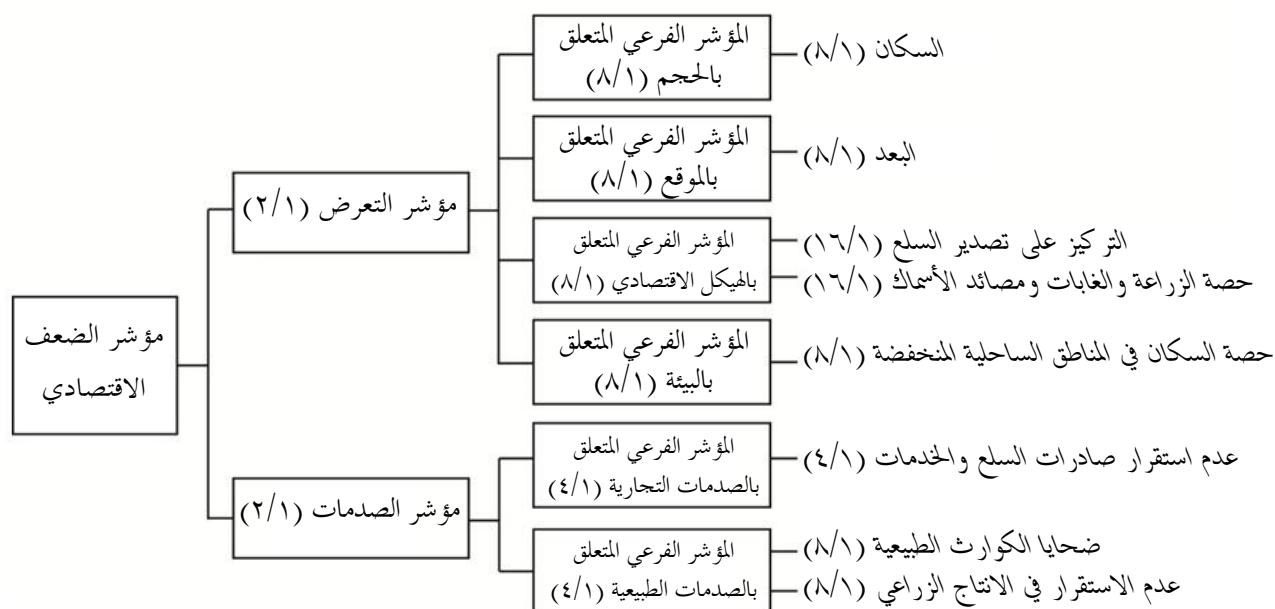
٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

٤٦ - يقيس مؤشر الضعف الاقتصادي الهيكلي للبلدان إزاء الصدمات الاقتصادية، ولا سيما التجارية، وإزاء الصدمات البيئية. وهو مؤشر هيكلي يتألف من مؤشرين فرعيين

رئيسيين، أحدهما يعكس التعرض للصدمات؛ ويقاس الآخر أثر هذه الصدمات. ويرد أدناه هيكل ومكونات المؤشر، إذ تشير الأرقام الواردة بين قوسين إلى وزن العناصر المكونة للمؤشر العام. أما بالنسبة لمؤشر الأصول البشرية، فيتم تحويل قيم المؤشر إلى أرقام قياسية تتراوح بين صفر و ١٠٠.

الشكل الثاني

مكونات مؤشر الضعف الاقتصادي



٤ - العتبات

٤٧ - معيار الدخل - حددت عتبة الإدراج في القائمة لمعيار الدخل في متوسط الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ لعتبة الدخل المنخفض التي وضعها البنك الدولي، والبالغة ١٠٣٥ دولارا. وحددت عتبات الدخل لرفع الاسم من القائمة في نسبة أعلى من عتبة الإدراج بـ ٢٠ في المائة، أي ١٢٤٢ دولارا. وتبلغ عتبة رفع الاسم من القائمة "للإيرادات فقط" ضعف عتبة رفع الاسم من القائمة، أي ٢٤٨٤ دولارا، على النحو المشار إليه في الجدول أدناه.

٤٨ - مؤشرا الأصول البشرية والضعف الاقتصادي - في عام ٢٠١٤، قررت اللجنة التخلي عن الممارسة السابقة المتعلقة بتحديد عتبات للمؤشرين على أساس توزيع الدرجات داخل مجموعة مرجعية واعتماد عتبات مطلقة. وقررت اللجنة أيضا تحديد العتبات بشكل

دائم في مستويات عام ٢٠١٢، مع إجراء تعديلات على التغييرات التي طرأت على المؤشرات أو المنهجيات أو مصادر البيانات، عند الضرورة. وبالنسبة إلى جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، لم تكن هناك ضرورة لإدخال أي تعديلات. وبالتالي، فقد حددت عتبة الإدراج لمؤشر الأصول البشرية في ٦٠، بينما حددت عتبة الرفع من القائمة في ٦٦. وبالمثل، حددت عتبات مؤشر الضعف الاقتصادي في ٣٦ للإدراج في القائمة و ٣٢ للرفع من القائمة.

٤٩ - ويبين الجدول ١ قيم المعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً في جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

الجدول ١

قائمة أقل البلدان نمواً: معايير تحديد الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (بدولارات الولايات المتحدة)		مؤشر الأصول البشرية		مؤشر الضعف الاقتصادي	
الصومال	١١٩	الصومال	٧,٨	كيريباس	٧١,٥
بورووندي	٢٣٩	جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢,٩	غامبيا	٧٠,٧
ليبيريا	٣٤٠	تشاد	٢٤,٤	ليبيريا	٥٧,٩
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٨٦	جنوب السودان	٢٩,١	إريتريا	٥٦,٨
النيجر	٣٨٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٩,٩	جنوب السودان	٥٦,٠
إثيوبيا	٣٩٥	النيجر	٣٤,٧	تيمور - ليشتي	٥٥,٠
ملاوي	٤١٠	سيراليون	٣٤,٨	توفالو	٥٤,٠
مدغشقر	٤٣٠	بور كينا فاسو	٣٦,٥	غينيا - بيساو	٥٣,٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٣٩	غينيا	٣٨,٧	جزر سليمان	٥٠,٨
إريتريا	٤٤٤	إثيوبيا	٣٩,٢	السودان	٤٩,٩
تشاد	٤٤٤	هايتي	٣٩,٣	بورووندي	٤٩,٩
غينيا	٤٨٥	زامبيا	٤٠,٨	سيراليون	٤٨,٩
توغو	٤٩١	بورووندي	٤١,٠	فانواتو	٤٧,٧
غامبيا	٥٠٩	إريتريا	٤١,٢	تشاد	٤٦,٠
موزامبيق	٥٤٦	موزامبيق	٤١,٧	جزر القمر	٤٥,٨
غينيا - بيساو	٥٦٧	أنغولا	٤١,٩	زامبيا	٤٥,٦
سيراليون	٥٦٧	أفغانستان	٤٣,١	ليسوتو	٤٢,٩
جنوب السودان	٥٧٣	غينيا - بيساو	٤٤,٨	موريتانيا	٤١,٢

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (بـدولارات الولايات
المتحدة)

مؤشر الأصول البشرية	مؤشر الضعف الاقتصادي		
رواندا	٥٩٢	مالي	٤٥,٥
نيبال	٦٥٩	ليبيريا	٤٦,٢
أوغندا	٦٦٣	موريتانيا	٤٩,٥
بور كينا فاسو	٦٦٦	بنن	٥٠,١
مالي	٦٦٦	رواندا	٥١,٥
أفغانستان	٦٧٢	جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٢,٠
هايتي	٦٩٦	مدغشقر	٥٣,٥
بنن	٧٥٣	أوغندا	٥٣,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٧٩	ملاوي	٥٣,٧
كمبوديا	٨٥٢	جزر القمر	٥٤,٢
جزر القمر	٨٥٥	جيبوتي	٥٤,٦
بنغلاديش	٩٢٦	غينيا الاستوائية	٥٤,٨
السنغال	١٠٠٦	السنغال	٥٥,٩
ميانمار	١٠٦٣	السودان	٥٦,٦
جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	١٢٣٢	تيمور - ليشتي	٥٧,٤
اليمن	١٢٣٤	توغو	٥٨,٧
موريتانيا	١٢٦١	اليمن	٥٩,٨
زامبيا	١٣٢٧	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	٦٠,٨
ليسوتو	١٣٧٤	غامبيا	٦٢,١
جزر سليمان	١٤٠٢	ليسوتو	٦٢,٩
سان تومي وبرينسيبي	١٤٣١	بنغلاديش	٦٣,٨
السودان	١٥١١	كمبوديا	٦٧,٢
جيبوتي	١٦٢٩	بوتان	٦٧,٩
بوتان	٢٢٧٧	نيبال	٦٨,٧
كيريباس	٢٤٨٩	جزر سليمان	٧١,٧
فانواتو	٢٩٩٧	ميانمار	٧٢,٧
تيمور - ليشتي	٣٧٦٧	سان تومي وبرينسيبي	٧٧,٤
أنغولا	٤٥١٨	فانواتو	٨١,٣
توفالو	٥٧٨٨	كيريباس	٨٦,٣
غينيا الاستوائية	١٦٠٨٩	توفالو	٨٨,٨
		غينيا	٨٨,٨
		بنن	٧١,٧
		جمهورية الكونغو الديمقراطية	٧٢,٧
		جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٧,٤
		نيبال	٨١,٣
		بنغلاديش	٨٦,٣
		غينيا	٨٨,٨

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (بدولارات الولايات
المتحدة)

مؤشر الضعف الاقتصادي

مؤشر الأصول البشرية

بند تذكيري

٥٩,٠

زمبابوي

٥٦,٨

زمبابوي

٨٥٧

زمبابوي

ملاحظة: عتبات الإدراج في فئة أقل البلدان نموا هي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٠٣٥ دولارا أو أقل، ودرجة مؤشر الأصول البشرية ٦٠ أو أقل، ومؤشر الضعف الاقتصادي ٣٦ أو أكثر. ويجب استيفاء المعايير الثلاثة جميعا. وعتبات الرفع من القائمة هي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٢٤٢ دولارا أو أكثر؛ ومؤشر الأصول البشرية ٦٦ أو أكثر، ومؤشر الضعف الاقتصادي ٣٢ أو أقل. ويجب استيفاء معيارين اثنين من المعايير الثلاثة. ويكون البلد مؤهلا أيضا إذا كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على نحو مستدام أعلى من ٤٨٤ دولارا، بمعزل عن درجات مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. ويمكن الاطلاع على بيانات مفصلة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المناطق النامية في الموقع التالي:

http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/ldc/ldc_data.shtml

جيم - الأهلية للإدراج في القائمة والرفع منها

١ - البلدان التي ينظر في إدراجها

٥٠ - تستوفي زمبابوي جميع المعايير الثلاثة المطلوبة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا للاستعراض الرابع الذي يجري كل ثلاث سنوات، على التوالي. وأكدت زمبابوي، بعد إبلاغها بذلك، على موقفها الثابت بأنها لا ترغب في إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا. وأحاطت اللجنة علما بهذا الموقف، ولم توص بإدراج البلد في فئة أقل البلدان نموا.

٢ - البلدان التي ينظر في رفعها من القائمة

٥١ - خلصت اللجنة إلى أن أنغولا وكيريباس مؤهلتان للرفع من القائمة في عام ٢٠١٢. واستعرضت اللجنة تقرير فريق الخبراء والتقييمات المسبقة عن الأثر التي أعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وموجزات مواطن الضعف التي أعدها الأونكتاد بشأن البلدين، وبيانين خطيين قدمتهما كيريباس.

أنغولا

٥٢ - استوفت أنغولا معيار "الدخل فقط" للرفع من القائمة للمرة الثانية على التوالي. إلا أن أنغولا تقع دون عتبة رفع الاسم من القائمة لكلا المؤشرين، مما يشير إلى عدم التوازن في تنمية البلد.

٥٣ - وأوصت اللجنة أنغولا برفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. ولاحظت أن الاقتصاد يعتمد بشدة على النفط، لذلك فإن الانخفاض الهائل في أسعار النفط يشكل تحدياً أمام البلد. إلا أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يبقى أعلى بكثير من عتبة رفع الاسم من القائمة حتى لو ظلت أسعار النفط منخفضة. ويبدل البلد جهوداً ترمي إلى إدماج عملية رفع الاسم في العمليات والاستراتيجيات الإنمائية لديها، الأمر الذي سيساعد أنغولا على إدارة الانتقال إلى مركز البلدان من غير أقل البلدان نمواً. ومن الأساسي أن ينفذ البلد خططه الرامية إلى مواصلة تنمية أصوله البشرية وتنويع اقتصاده. وعلاوة على ذلك، يمكن لأنغولا أن تستفيد أيضاً بالكامل من الفوائد المتاحة حالياً لأقل البلدان نمواً، ولا سيما الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج أنغولا إلى دعم خارجي لرفع اسمها من القائمة، ولا سيما في مجال تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد يشمل هذا الدعم زيادة المساعدة التقنية وتمديد الإطار الزمني لتنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية.

كيريباس

٥٥ - لاحظت اللجنة أن كيريباس قد استوفت معايير مؤشر الدخل ومؤشر الأصول البشرية للمرة الثانية على التوالي، كلاهما بهامش كبير. وفي الوقت نفسه، لا تزال كيريباس البلد الأكثر ضعفاً في العالم استناداً إلى مؤشر الضعف الاقتصادي. وقد أكدت الآثار السلبية الشديدة لإعصار بام الذي ضرب منطقة جنوب المحيط الهادئ في آذار/مارس ٢٠١٥ ضعف البلد.

٥٦ - ولم توص اللجنة برفع كيريباس من قائمة أقل البلدان نمواً في هذه المرحلة. وسيظل البلد قيد الاستعراض بسبب الحاجة إلى تقييم مدى استدامة مستوى الدخل لديه على نحو أفضل. ونتيجة لارتفاع مستوى ضعف كيريباس إلى درجة كبيرة، فمن الممكن أن تتأثر إيراداته كثيراً بالصدمات السلبية الكبيرة. وعلى الرغم من أن مستوى إيراداته الحالي يتجاوز عتبة رفع الاسم من القائمة، فقد كان أقل بكثير من مستوى البلدان الأخرى الشديدة الضعف التي أوصي برفع اسمها.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، فإن تقييم أثر إمكانية الرفع من القائمة يخضع حالياً إلى درجة عالية من عدم اليقين. وفي المجال الهام المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، فإن الحصول على تمويل دولي يتوقف كثيراً على سبل الوصول إلى الصندوق الأخضر للمناخ الجديد، وهي سبل لا يزال يتعين تحديدها. ومن غير الواضح، على وجه الخصوص، ما إذا كان ينبغي ربط

الحصول على التمويل. يركز أقل البلدان نمواً، وإلى أي مدى. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل كيريباس جهوداً من أجل تحسين استغلال موارد مصائد الأسماك لديها بوصفها مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، بدلا من التركيز على إصدار تراخيص صيد للسفن الأجنبية. غير أن دور الدعم الخارجي في تطوير هذا القطاع وتأثير الرفع من القائمة على هذه الجهود لا يمكن تقييمه بشكل جيد في الوقت الراهن.

٥٨ - وستعيد اللجنة النظر في إمكانية تقديم توصية برفع اسم كيريباس في جولة عام ٢٠١٨ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلبت إلى الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استكمال التقارير التي أعدها كل منهما لجولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للنظر فيها في جولة عام ٢٠١٨.

٣ - بلدان أخرى

٥٩ - تستوفي خمسة بلدان معايير الأهلية للرفع من القائمة للمرة الأولى، إذ تستوفي بوتان وساو تومي وبرينسيبي وجزر سليمان معايير الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية؛ وتستوفي تيمور - ليشتي معيار "الدخل فقط"؛ وتستوفي نيبال كلا المعيارين، في حين أنها لا تزال من البلدان المنخفضة الدخل. وسيتم إخطار تلك البلدان على النحو الواجب بالنتائج وينظر في مسألة رفع اسمها من القائمة في جولة عام ٢٠١٨ المقبلة من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وطلبت اللجنة من الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إعداد موجزات عن مواطن الضعف وتقييم الأثر، على التوالي، من أجل الاستعراض.

٦٠ - وأوصت اللجنة برفع توفالو من القائمة في عام ٢٠١٢. إلا أن المجلس أجل النظر في هذه التوصية مرتين، في قراره ٣٢/٢٠١٢ و ٢٠/٢٠١٣، ومن المقرر أن يتطرق إلى هذه المسألة مرة أخرى في عام ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أن توفالو لم تستمر في استيفاء مؤشر الدخل ومؤشر الأصول البشرية فحسب، بل فعلت ذلك بزيادة الهامش بالمقارنة مع استعراض عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، أشارت اللجنة أيضا إلى الدرجة العالية من ضعف توفالو، على النحو المبين في درجة مؤشر الضعف الاقتصادي الذي يتجلى في تأثير إعصار بام الأخير. وأكدت اللجنة من جديد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم لتوفالو مساعدة تقنية كافية وتمويلا بشروط ميسرة بغية التصدي لتحديات تغير المناخ.

٦١ - وطلبت ميانمار من الأمم المتحدة إجراء استعراض للبلد باعتباره مرشحا محتملا للرفع من مركز أقل البلدان نمواً. وأحاطت اللجنة علما بالطلب المقدم من ميانمار. وقد أحرز

البلد تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمعايير الثلاثة جميعها. وأصبح في مستوى أعلى من عتبة مؤشر الأصول البشرية لرفعه من القائمة، لكنه لا يزال دون عتبة الدخل القومي الإجمالي وعتبة مؤشر الضعف الاقتصادي. وفي حين أن البلد لا يستوفي بعد معايير الأهلية للرفع من القائمة، فإنه يتوقع أن يستوفي المعايير إذا حافظ على تقدمه الإنمائي في السنوات المقبلة.

٤ - الدعم المقدم للبلدان الضعيفة

٦٢ - شددت اللجنة على أن عدد أقل البلدان نموا التي تقترب من رفعها من القائمة آخذ في الازدياد ويتوقع أن يستمر في الازدياد مستقبلا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر هذا التقدم بمثابة نجاح، لكنه بحاجة أيضا إلى أن ينظر في مدى تأثير هذا النجاح على إطار التعاون الإنمائي. وبما أن بعض البلدان المؤهلة للرفع من القائمة ستظل معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية والاقتصادية، فإنها ستحتاج إلى دعم دولي مستمر لمعالجة أوجه الضعف تلك. ولذلك، فإن ربط التمويل المتعلق بالمناخ بمركز أقل البلدان نموا يشكل تكلفة ضمنية للرفع من القائمة. وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى إنشاء إطار دعم دولي للبلدان الضعيفة خارج فئة أقل البلدان نموا. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يعالج الدعم نقاط ضعف معينة للبلدان. وسيتمثل أحد الخيارات في النظر في مؤشر الضعف الاقتصادي كمؤشر يعكس جوانب الضعف الاقتصادية والبيئية والمناخية بشكل أفضل من مركز أقل البلدان نموا.

٦٣ - ولاحظت اللجنة أيضا أن زيادة الرفع من القائمة لها تأثير على الغايات العالمية المتعلقة بتقديم الدعم لأقل البلدان نموا. لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ مسألة الرفع من القائمة في الحسبان عند اعتماد أو مراجعة هذه الغايات.

الفصل الرابع

رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رفع اسمها منها

ألف - مقدمة

٦٤ - لجنة السياسات الإنمائية مكلفة بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر القرار ٢٠١٣/٢٠) برصد التقدم الإنمائي الذي تحرز به البلدان المرشحة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وإدراج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي إلى المجلس. ويتضمن هذا التقرير حالي غينيا الاستوائية وفانواتو، وكلاهما مرشح للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧.

٦٥ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧ إلى اللجنة رصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي إلى المجلس. وتقرر إجراء الرصد بالتشاور مع حكومات تلك البلدان، وذلك سنوياً لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وبناء عليه، استعرضت اللجنة التقدم المحرز من قِبل ساموا وملديف اللتين رُفِعَ اسمهما من القائمة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، على التوالي.

باء - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من القائمة

غينيا الاستوائية

٦٦ - أوصي برفع اسم البلد من القائمة في عام ٢٠٠٩ نظراً لأن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيه كان أعلى عدة مرات من عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً (قاعدة "الدخل فقط"). وواصل البلد إحراز تقدم على هذه الجبهة، إذ صار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أعلى بمقدار ١٣ مرة من عتبة الرفع من القائمة التي أقرت في جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (انظر الجدول ٢). غير أن اللجنة خلصت إلى أن الانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط وتناقص إنتاج النفط سيكون لهما آثار سلبية على التوقعات الاقتصادية للبلد في المدى المتوسط، نظراً لشدة اعتماده على الصادرات الهيدروكربونية.

الجدول ٢

رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رفع اسمها منها: جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)			مؤشر الضعف الاقتصادي	مؤشر الأصول البشرية
عتبة رفع الاسم من القائمة > ١ ٢٤٢	< ٣٢,٠	> ٦٦,٠		
غينيا الاستوائية	١٦٠,٨٩	٣٩,٥	٥٤,٨	
ملديف	٦٦٤٥	٤٩,٥	٩١,٣	
ساموا	٣٣١٩	٤٣,٩	٩٤,٤	
فانواتو	٢٩٩٧	٤٧,٣	٨١,٣	

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية

٦٧ - وخلصت اللجنة أيضا إلى أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين ارتفاع مستوى دخل الفرد وانخفاض مستوى التنمية البشرية. وقد كانت الدرجة التي حصل عليها البلد في مؤشر الأصول البشرية متدنية ولا تتوافق مع البلدان المشابهة من حيث مستويات الدخل، ولم تتحسن كثيراً خلال فترة الرصد. وأشارت اللجنة على البلد بوضع وتنفيذ استراتيجية انتقال للتنويع الاقتصادي، وتحسين مؤشر الأصول البشرية.

فانواتو

٦٨ - خلصت اللجنة إلى أن البلد واصل إحراز تقدم إنمائي ملموس فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والدرجة التي حصل عليها في مؤشر الأصول البشرية، وهما المعياران اللذان استند إليهما في التوصية برفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً. غير أن اللجنة لاحظت، مع القلق الشديد، الآثار المدمرة لإعصار بام الذي ضرب البلد في آذار/مارس ٢٠١٥. وبينما لم يعرف الحجم الدقيق للخسائر التي تكبدها البلد إبان جولة آذار/مارس ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، فإن هذا الدمار يثير حالة من عدم اليقين بشأن آفاق التنمية في الأجل القريب.

٦٩ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧ حكومات البلدان قيد الرفع من القائمة إلى أن تقدم إلى اللجنة، بدعم من الآلية التشاورية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية

الانتقال. ولم تقم غينيا الاستوائية ولا فانواتو بتقديم تقارير إلى اللجنة بشأن إعداد استراتيجية الانتقال الخاصة بكل منهما.

جيم - رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفع اسمها من القائمة

ملديف

٧٠ - رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١. ولاحظت اللجنة استمرار التقدم الذي يحرزه البلد في مجال التنمية، إذ ازداد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى أكثر من خمسة أضعاف عتبة الدخل المطلوبة للرفع من القائمة في جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وانخفضت درجة البلد في مؤشر الأصول البشرية بين عام ٢٠١٢ والاستعراض الحالي، بسبب الانخفاض في المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية من ٨٢,١ إلى ٧٢,٣ في المائة. بيد أن هذا يرجع إلى انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم بين من تجاوزت أعمارهم سن الدراسة وانخفاض معدل الرسوب، بينما زاد المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الثانوية باطراد في السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإن الانخفاض في معدل الالتحاق الإجمالي لا يعتبر أمراً يدعو إلى القلق في هذه الحالة. وقد تحسن مؤشر الضعف الاقتصادي، لكن البلد ما زال إلى حد بعيد ضعيفاً إزاء العوامل البيئية والعوامل الاقتصادية الخارجية.

٧١ - ولاحظت اللجنة أن إنهاء الأفضليات التجارية المقدمة إلى ملديف من شركائها التجاريين الرئيسيين بعد الرفع من القائمة لم يؤثر حتى الآن على صادرات الأسماك نظراً لنجاح البلد في إعادة توجيه صادراته إلى أسواق أخرى. وستواصل اللجنة رصد تنمية قطاع مصائد الأسماك وأثر ذلك على معدل النمو في هذا البلد في الأجل القريب. ولاحظت اللجنة كذلك أن ملديف لم تقدم إسهاماً في عملية الرصد.

ساموا

٧٢ - استمر هذا البلد في إحراز تقدم منذ رفعه من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤، وتعافى من آثار الإعصار بشكل شبه كامل. ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في ساموا إلى قرابة ثلاثة أضعاف عتبة الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. غير أنه ليس من المتوقع أن يتسارع نمو الدخل في المدى المتوسط، بينما يظل البلد عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية. وحافظت ساموا على مستويات عالية من رأس المال البشري كما يتضح من الدرجة التي حصلت عليها في مؤشر الأصول البشرية.

٧٣ - ونوهت اللجنة مع التقدير بالإسهامات المقدمة من حكومة ساموا في عملية الرصد. واستعرضت اللجنة المعلومات بدقة، ورأت أن ساموا قد نشطت في إشراك شركائها الإنمائيين والتجارين في تنفيذ استراتيجية الانتقال بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية المحتملة لرفع اسمها من القائمة.

دال - تعزيز رصد البلدان

٧٤ - لاحظت اللجنة أن التقدم الذي أحرزه مؤخرًا عدد من أقل البلدان نمواً نحو الرفع من القائمة سيؤدي على الأرجح إلى زيادة في عدد تقارير الرصد التي يتعين إعدادها للنظر فيها في الدورات السنوية للجنة. وسيحتاج إعداد العدد المتزايد من التقارير قدرة أمانة اللجنة. ولذلك أوصت اللجنة بأن يصدر المجلس تعليمات إلى أمانات اللجان الإقليمية لإجراء استعراض موجز لمجموعة مختارة من المؤشرات والمعلومات ذات الصلة، توضع على أساس كل بلد على حدة، لتقييم أي علامات تراجع في التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها منها.

٧٥ - وتمتلك اللجان الإقليمية خبرة فنية مفصلة بشأن البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رفعت منها في منطقة كل منها، حيث إنها تقوم بالفعل بإصدار بحوث ودراسات استقصائية سنوية عن تلك البلدان وأقامت علاقات عمل وثيقة مع حكوماتها.

٧٦ - وستقدم نتائج الاستعراض العام إلى اللجنة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام في موعد سابق لنشر التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة إلى المجلس في السنة التالية، حسب الجدول الزمني للإبلاغ الذي تم إقراره في عام ٢٠١٣. وستنظر اللجنة في دورتها العامة السنوية في الاستعراض العام المقدم من اللجان الإقليمية، فضلاً عن التقارير المتعلقة باستراتيجية الانتقال المقدمة من البلدان قيد الرفع من القائمة والبلدان التي رفع اسمها منها، تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، وستدرج ما تتوصل إليه من استنتاجات في تقريرها السنوي إلى المجلس.

٧٧ - وتوقعت اللجنة أن يساهم تغيير الترتيبات المتعلقة بإجراءات تقديم التقارير في زيادة كفاءة الإبلاغ، وفي تعزيز أواصر التآزر بين الجهات المختصة داخل الأمانة العامة.

الفصل الخامس

ضبط مؤشر الأصول البشرية

ألف - مقدمة

٧٨ - تستعرض لجنة السياسات الإنمائية معايير تصنيف أقل البلدان نمواً بصفة دورية. ويجري استعراض المعايير في السنة التي تسبق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وقد أجري الاستعراض الأخير للمعايير في الاجتماع العام الذي عقدته اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٤، قبل جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأدخل الاستعراض الأخير بعض التحسينات على المنهجيات ومصادر البيانات المتعلقة بعدد من مؤشرات أقل البلدان نمواً. وفي تلك المناسبة، نظرت اللجنة أيضاً في إمكانية حذف مؤشر عنوانه "النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية" من مؤشر الأصول البشرية، وإضافة مؤشرين جديدين بشأن الوفيات النفاسية وانتشار حالات التقزم، ومؤشرات صحية أخرى عن حالة السكان، لمواصلة تحسين مؤشر الأصول البشرية باعتباره مؤشراً يجسد العراقيل الهيكلية الماثلة أمام التنمية المستدامة. غير أنه نظراً للشواغل المتعلقة بتوافر المؤشرات المقترحة وتغطيتها القطرية، قررت اللجنة عدم إجراء أي تغييرات في المؤشر خلال جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وإبقائه قيد الاستعراض في برنامج عملها، وإعادة النظر في المسألة في دورتها الثامنة عشرة.

باء - مؤشر الأصول البشرية

٧٩ - تقاس الأصول البشرية، التي يعتبر انخفاض مستوياتها عقبة هيكلية رئيسية أما التنمية المستدامة في إطار معايير تصنيف أقل البلدان نمواً من خلال مؤشر مركب يتألف من مؤشرات متصلة بحالة صحة السكان وتعليمهم في بلد معين. ويبين الشكل الأول أعلاه مكونات مؤشر الأصول البشرية المستخدم في استعراض عام ٢٠١٥.

٨٠ - وأكدت اللجنة أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية يقيس جوانب هامة من القدرات البشرية، ولكنها لاحظت أنه لا يكفي لقياس التحصيل العلمي أو نوعية التعليم الذي يحصل عليه السكان. ولاحظت اللجنة أيضاً أن مؤشرات التحصيل العلمي، مثل معدل إتمام التعليم الثانوي ومتوسط سنوات الدراسة بين السكان البالغين، يمكن أن تقيس النتائج التعليمية لعدد من السكان بدرجة أفضل من المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، ولكن مازالت تغطيها القطرية وقبولها بين العاملين في مجال التنمية محدودين. وأشارت أيضاً

إلى أن صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي هو مؤشر أفضل من المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية لقياس النتائج التعليمية للسكان البالغين سن الدراسة، نظرا لأن هذا الأخير يشمل حالات الرسوب والطلبة الذين لم يبلغوا سن الدراسة والذين تجاوزوه. وأشارت إلى أن صافي معدل الالتحاق يلقي قبولا حسنا بين العاملين في مجال التنمية، ولكن التغطية القطرية، ولا سيما فيما بين أقل البلدان نموا، محدودة. وقررت اللجنة الإبقاء على المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية في مؤشر الأصول البشرية وإعادة النظر في هذه المسألة في تاريخ لاحق، ريثما يتوفر المزيد من البيانات.

٨١ - وناقشت اللجنة إمكانية حذف المؤشر الحالي الخاص بنقص التغذية من مؤشر الأصول البشرية والاستعاضة عنه بمؤشر خاص بنسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من حالات تقزم. وأشارت إلى أن نقص التغذية مؤشر على مدى توافر الأغذية، ولكنه ليس بالضرورة مؤشرا على العقبات الهيكلية المتعلقة بسوء التغذية. ولاحظت اللجنة أيضا أنه بينما يفهم مؤشر التقزم بشكل عام على أنه تقدير تقريبي فعال للحالة التغذوية للسكان كافة، فإنه قد يخضع لأخطاء القياس ومشاكل تتعلق بإمكانية المقارنة وربما لا يتم تحديثه بصورة متواترة لأغراض الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات.

٨٢ - وقررت اللجنة أن تحتفظ بمؤشر نقص التغذية في هذا الوقت. وقررت أيضا أنه ينبغي اتخاذ قرار نهائي بشأن الاستعاضة مستقبلا عن مؤشر نقص التغذية بمؤشر التقزم، إذا جرى تحديث المؤشر بشكل أكثر تواترا. وقررت اللجنة أنهما ستعيد النظر في مدى توافر البيانات وتواتر الإبلاغ بشأن حالات التقزم في عام ٢٠١٧، وإذا ما وجدته مرضيا، ستحذف المؤشرات المتعلقة بالنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية من مؤشر الأصول البشرية وتستعيض عنها بمعدل انتشار حالات التقزم.

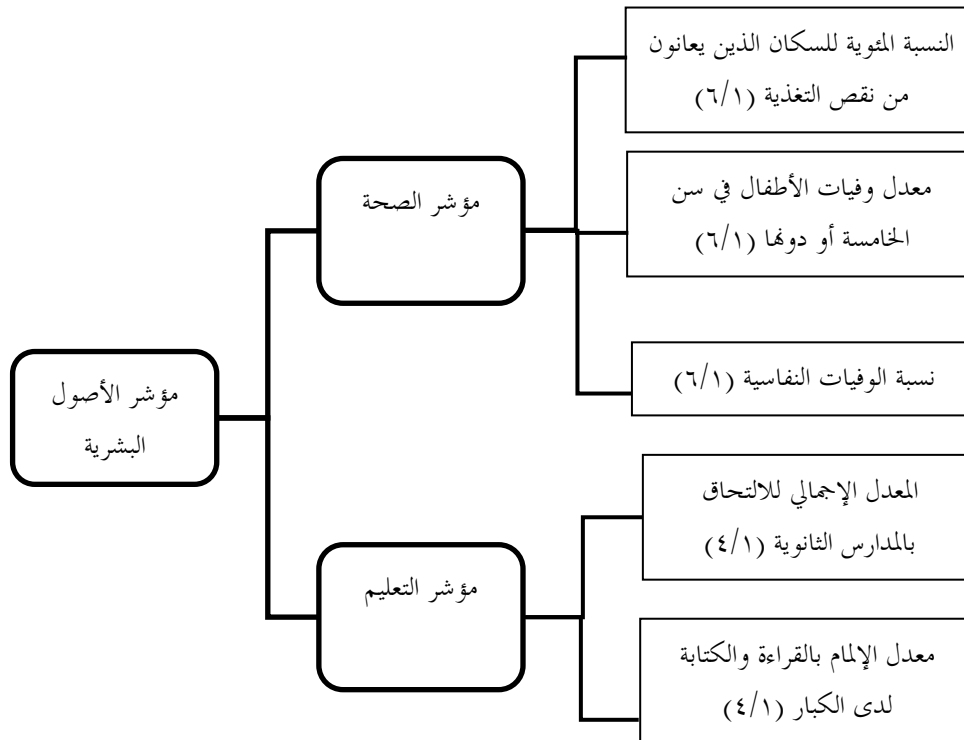
٨٣ - وناقشت اللجنة إمكانية إدراج مؤشر بشأن الوفيات النفاسية كعنصر إضافي في مؤشر الأصول البشرية. وأكدت أن نسبة الوفيات النفاسية تتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك الحالة الصحية العامة، ومستوى تعليم السكان، وكذلك الحالة العامة للخدمات الصحية المتاحة أثناء الحمل والولادة. ولذلك يعتبر هذا المعدل بديلا لقياس العراقيل الهيكلية الماثلة أمام التنمية المستدامة، ومن شأن إدراجه في المؤشر أن يزيد من تعزيز نوعية ودقة المعلومات التي يوفرها المؤشر حاليا. غير أن اللجنة لاحظت أيضا أن البيانات المتعلقة بسجل الأحوال المدنية لا تتوفر إلا لدى عدد قليل من أقل البلدان نموا، ولهذا السبب فإن تقديرات الوفيات النفاسية قائمة على نماذج معينة. وفي حين أن النماذج تكفل إمكانية المقارنة بين نسب الوفيات النفاسية عبر الزمن وفي ما بين البلدان، فإن التقديرات تعتمد اعتمادا شديدا على توافر

المتغيرات المدخلة ونوعيتها، بما في ذلك الافتراضات والفرضيات التي تستند إليها، وكثيراً ما تنطوي على هامش كبير من الأخطاء. ومع ذلك، فقد خلصت اللجنة إلى أن إدراج نسبة الوفيات النفاسية من شأنه أن يحقق تحسناً في المؤشر. وبالتالي قررت أن يتضمن حساب المؤشر، لأغراض الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات، نسبة الوفيات النفاسية من أجل تعزيز عملية تحديد العراقيل الهيكلية الماثلة أمام التنمية المستدامة. وأعدت اللجنة تأكيد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار باعتبارهما مؤشرين شاملين على الحالة الصحية والتعليمية للسكان، على التوالي.

٨٤ - ونتيجة للاعتبارات المذكورة أعلاه، سيتألف مؤشر الأصول البشرية من خمسة مؤشرات، ثلاثة منها متصلة بالصحة (النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الوفيات النفاسية) ولها نفس الوزن في مؤشر فرعي للصحة؛ واثنان متصلان بالتعليم (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية) ولهما نفس الوزن في مؤشر فرعي للتعليم. ولمؤشري التعليم والصحة الفرعيين نفس الوزن في مؤشر الأصول البشرية، على النحو المبين في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

المكونات الجديدة لمؤشر الأصول البشرية



الفصل السادس

دور المساعدة الإنمائية الرسمية في المشهد الجديد لتمويل التنمية: كيف يمكن أن تسهم في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

ألف - مقدمة

٨٥ - يناقش المجتمع الدولي أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر اعتمادها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن المقرر أن تحل أهداف التنمية المستدامة التي ستمخض عن هذا النقاش محل الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما مازال يتعين وضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة، من الواضح بالفعل أن الأهداف الجديدة أكثر طموحاً إلى حد بعيد من الأهداف الإنمائية للألفية، وستكون لها آثار واسعة النطاق على منظومة التعاون الإنمائي.

٨٦ - ولا تقل أهداف برنامج عمل اسطنبول طموحاً، حيث إنه يحدد الهدف المتمثل في تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وشهدت الآونة الأخيرة زيادة عدد أقل البلدان نمواً التي تستوفي معايير رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً. بيد أنه لتحقيق تقدم أسرع نحو الرفع من هذه القائمة، ستكون أقل البلدان نمواً بحاجة إلى تحسين سبل حصولها على المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل البديلة. وفي هذا السياق، يعتبر تحديد الشراكة العالمية من أجل التنمية لتعبئة موارد لم يسبق لها مثيل وتحقيق المشاركة السياسية أمراً بالغ الأهمية. وستكون هناك حاجة لإيجاد موارد مالية (وغير مالية) جديدة وأكثر فعالية توجه نحو أقل البلدان نمواً بهدف تحويل برنامج عمل اسطنبول إلى واقع ملموس.

باء - المشهد المتغير لتمويل التنمية

٨٧ - طرأ تغير كبير على مشهد تمويل التنمية خلال العقدين الماضيين. وبزغت مصادر جديدة للتمويل وطرائق لتقديم الدعم (على المستوى الرسمي وعلى مستوى القطاع الخاص وعلى الصعيدين الوطني والدولي، ومن القطاعات المالية وغير المالية). ويمكن أن تكون جميع تلك المصادر مفيدة في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبرنامج عمل اسطنبول. ولكل نوع من أنواع الدعم المالي خصائصه التي ينفرد بها، مما يجعله ملائماً بشكل خاص للنهوض ببعض الأعمال وأقل ملائمة لبعضها الآخر، أو غير ملائم له. وبالنظر إلى الخصائص الفريدة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الأخرى المماثلة، وحتى مع انخفاض أهميتها النسبية

مقارنة بما كانت عليه من قبل، فإنها من العناصر الهامة في التمويل الدولي من أجل التنمية، لاسيما بالنسبة لأشد البلدان فقرا. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لبلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول.

٨٨ - وإضافة إلى قائمة ما فتئت تزداد طولا من الأهداف المتفق عليها عالميا، ستفسح فترة ما بعد عام ٢٠١٥ المجال أمام مجموعة من الجهات الفاعلة وطرائق الدعم الإنمائي ما فتئت تزداد اتساعا وتغيرا. وفي حين أن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يوصف بشكل عام بأنه يشمل تلك الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان المتقدمة النمو لدعم البلدان النامية، فإن هذه التعاريف القاطعة لم تعد تعكس الحالة على أرض الواقع. وبالفعل، فإن العديد من البلدان يساهم في التعاون الإنمائي ويستفيد منه في الوقت نفسه، وقد أصبح الأمر الآن بمثابة شبكة معقدة من التفاعلات والتكافل المتبادل والمصالح المشتركة تفوق في تعقدها العلاقة التقليدية بين المانح والمتلقي.

٨٩ - وعلاوة على ذلك، فإن ثمة جهات فاعلة من القطاع الخاص توفر الدعم بصورة متزايدة، بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات، لبرامج المعونة الدولية، فضلا عن تعزيز الأنشطة الأخرى، مثل الأعمال الخيرية أو الاستثمارات ذات المردود الاجتماعي، التي تتميز بآثارها الإنمائية الإيجابية دون أن تعد بالضرورة ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ظل وجود هذه الجهات الفاعلة الجديدة، زادت منظومة التعاون الإنمائي أيضا من نطاق أدائها المتاحة.

٩٠ - وتقوم الجهات المانحة التقليدية باستعراض مفاهيم وأساليب جديدة لقياس تلك الأنواع المختلفة من الدعم. وخلال القيام بذلك، ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تحقيق اتساق المفاهيم الجديدة مع جوهر طبيعة سياسة التعاون الإنمائي. وهذا يعني أن تلك التدخلات والأنشطة الدولية (العامة والخاصة) ينبغي أن (أ) تهدف على وجه التحديد لدعم التنمية؛ (ب) وتعمل بطرق لا تستند إلى السوق وحدها (أو على الأقل لا تعمل بنفس الطريقة)؛ (ج) وتمنح معاملة تفضيلية للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا، من أجل توسيع نطاق فرص التقدم المتاحة لها؛ (د) وتستند إلى علاقات تعاونية تعزز تولي البلدان النامية زمام الأمور.

جيم - الحاجة إلى زيادة التعاون الإنمائي: تحسين تخصيص المعونة

٩١ - تواجه أقل البلدان نموا عراقيل تؤثر في قدرتها على إحداث تحسن ملموس في تعبئة الموارد المحلية (من خلال المدخرات الوطنية أو تحصيل الضرائب، على سبيل المثال) للأغراض

الإئتمانية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات دخل الفرد فيها. وعلاوة على ذلك، فإن التدفقات الدولية الخاصة، من قبيل الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمارات في حوافز الأوراق المالية أو القروض، لا يوجه سوى قدر ضئيل منها نحو أقل البلدان نمواً. وهذه التدفقات أيضاً انتقائية من حيث وجهتها، وتتسم أحياناً بقدر كبير من عدم الاستقرار. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المساعدة الإئتمانية الرسمية في تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً (تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع التمويل الخارجي)، ما زالت التدفقات الرسمية الدولية (لا سيما المساعدة الإئتمانية الرسمية وغير ذلك من الموارد المماثلة) ذات أهمية حاسمة لتلك البلدان باعتبارها مصادر لتمويل التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة. ومن ثم ينبغي للجهات المانحة تأكيد التزامها بتخصيص نسبة تتراوح ما بين ١٥،٠ و ٢٠،٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً من خلال برامج التنمية الفعالة التي تتم مواءمتها مع أولويات تلك البلدان. وينبغي للجهات المانحة التي لم تف بعد بهذا الالتزام أن تحدد مسارات ذات مصداقية للوصول إلى أهداف المساعدة الإئتمانية الرسمية المتفق عليها دولياً لصالح أقل البلدان نمواً. وخلال العملية الانتقالية، ينبغي للبلدان المانحة أيضاً أن تحدد الالتزامات العلنية في إطار حد أدنى من ميزانيات المساعدة الإئتمانية الرسمية التي تخصصها لأقل البلدان نمواً (يخصص ٥٠ في المائة من المساعدة الإئتمانية الرسمية المقدمة من هذه البلدان لأقل البلدان نمواً، على سبيل المثال). وينبغي لشركاء التنمية الآخرين إيلاء المزيد من الاهتمام لأقل البلدان نمواً فيما تقوم به هذه البلدان من أنشطة تعاونية، وفقاً للظروف الخاصة بكل منها.

٩٢ - وتؤكد الدراسات التجريبية أن الجهات المانحة لا تسير على وتيرة واحدة في تخصيص المعونة وفقاً لاحتياجات البلدان المتلقية لها وقدراتها. وتؤدي عوامل أخرى لها دور في اتخاذ القرارات بشأن المعونة (مثل المصالح السياسية أو الاقتصادية للجهات المانحة) إلى تحويل الموارد بعيداً عن المجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها، مما يضعف من فعالية هذه المعونة. وفي إطار الجهود التي يبذلها شركاء التنمية لدعم برنامج عمل اسطنبول، يكون من المهم إذن أن يقوموا بتحديد واعتماد معايير أكثر سلامة في عملية تخصيص المعونة، استناداً إلى فهم العوائق الهيكلية التي تواجه البلدان المتلقية للمعونة وقدرتها على حشد تدفقات مالية بديلة (محلية أو دولية).

٩٣ - وهناك ثلاثة اعتبارات يمكن أن تدعم هذه العملية:

(أ) ينبغي للجهات المانحة أن تسير على وتيرة واحدة في تطبيق معايير تحديد أقل البلدان نمواً (لا سيما مؤشرا الأصول البشرية والضعف الاقتصادي) خلال عملية تخصيص

المعونة التي تضطلع بها. وهذا يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ ومن شأنه أن يجعل تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ وأقل مسايرة للدورات الاقتصادية؛

(ب) ينبغي للجهات المانحة أن تضع في اعتبارها، فيما تتبعه من أنماط تخصيص المعونة، العراقيل التي تواجهها البلدان في تعبئة الموارد المحلية للأغراض الإنمائية (من خلال المدخرات الوطنية أو تحصيل الضرائب، على سبيل المثال)؛

(ج) أخيرا، ينبغي للجهات المانحة أن تضع في الاعتبار، خلال عملية تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية، قدرة البلدان على الحصول على طائفة من مصادر التمويل الأخرى.

٩٤ - ولا ينبغي للتمويل المخصص للتصدي لتغير المناخ أن يكون جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا أن يؤدي إلى تحويل التمويل بعيدا عن الأهداف الإنمائية أو أن يكون بديلا لها. وقد تعاني أقل البلدان نموا والبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى من مواطن ضعف خطيرة في مواجهة تغير المناخ والصدمات البيئية الأخرى. وينبغي أن يضطلع مؤشر الضعف الاقتصادي بدور رئيسي في تخصيص التمويل الجديد المتعلق بالمناخ إلى تلك البلدان.

دال - تحسين القدرة التحويلية للمعونة: المواءمة بين الاحتياجات وطرائق التعاون ودعم توفير المنافع العامة الدولية ذات الطابع الاستراتيجي

٩٥ - من أجل تحسين فعالية المعونة، ينبغي تصميم طرائق التعاون الإنمائي أيضا وفقا للتفاوتات القائمة داخل مجموعة أقل البلدان نموا والظروف الخاصة بكل بلد. وحتى إذا كانت المعاملة التفضيلية العامة ووسائل الدعم موحدة لجميع أفراد هذه الفئة، ينبغي للجهات المانحة تقييم كيفية تصنيف أقل البلدان نموا ضمن مجموعات أكثر تجانسا، حتى تخصص لهذه البلدان استجابات ذات أهداف أكثر تحديدا على صعيد التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، يمكن تحديد مجموعات من البلدان التي تعاني من نفس أوجه القصور الهيكلي ولها نفس الاحتياجات. وللقيام بذلك، ثمة حاجة إلى تحديد المجالات الرئيسية المتصلة بالعقبات الهيكلية التي تستحق الدعم الدولي؛ واختيار البلدان الأكثر تضررا من غيرها بتلك العقبات؛ وتحديد أنسب طرائق التعاون الإنمائي لمعالجة القضايا المحددة.

٩٦ - ومن المهم تحسين الإنتاجية الزراعية ليس فقط من أجل زيادة النمو الاقتصادي العام، ولكن أيضا للحد من الفقر وتحسين سبل عيش السكان الريفيين. وفي هذا الصدد، يعتبر

البحث والتطوير في المجال الزراعي، لا سيما بشأن الزراعة المدارية، من بين المنافع العامة الدولية المحتملة أن يكون لها أثر إيجابي على التقدم المحرز في مجال التنمية في معظم البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً. ومن ثم ينبغي للشركاء في التنمية تخصيص نسبة مئوية أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للإنفاق على البحث والتطوير في المجال الزراعي، والخدمات الإرشادية ذات الصلة، في أقل البلدان نمواً. وينبغي تعزيز البحوث الزراعية التي يقوم بها القطاع العام، على الصعيدين العالمي والوطني، من خلال مصادر التمويل التقليدية وغيرها من مصادر التمويل والشراكات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعم مؤسسات البحوث في أقل البلدان نمواً والمشاركة النشطة من جانب المنتجين الزراعيين في أنشطة البحوث. وعلاوة على ذلك، ينبغي لشركاء التنمية زيادة دعمهم للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، إلى جانب البحث عن شراكات جديدة تركز على التمويل من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية.

هاء - معالجة مسألة تنسيق المعونة والاعتماد عليها

٩٧ - تعد أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية التي تنخفض فيها مستويات القدرات المؤسسية اللازمة لتنفيذ المشاريع والتنسيق بين الجهات الدولية التي تقدم الدعم. وتعاني تلك البلدان أيضاً من تكاثر أعداد المانحين وتجزئة المعونة. ومن أجل التغلب على تلك المشاكل، ينبغي تشجيع الجهات المانحة على تحسين مستوى الامتثال للمبادئ المتفق عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى تعزيز تولي البلدان المستفيدة زمام الأمور في الأنشطة المدعومة من الجهات المانحة ومواءمة أنشطة الجهات المانحة مع الأولويات والإجراءات المحلية. وينبغي أيضاً تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة في البلدان المتلقية.

٩٨ - وترتفع مستويات المعونة في أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت الدراسات الآثار السلبية للمستويات العالية من الاعتماد على المعونة، من حيث الإضرار بنوعية المعونة، وإلحاق أضرار بالمؤسسات والحوكمة والحد من القدرة التنافسية للبلد المتلقي على الصعيد الدولي. ومع ذلك، لا يمثل خفض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية استجابة تتسم بالكفاءة أو الإنصاف لهذه المشكلة. وبالنسبة لبعض البلدان المنتمية إلى فئة أقل البلدان نمواً، تعد المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات المماثلة مصدراً لتمويل خدمات اجتماعية تفس الحاجة إليها؛ ويصعب الاستعاضة عنها حالياً، وتعتبر ذات أهمية بالغة من أجل بلوغ أهداف برنامج عمل اسطنبول.

٩٩ - وتتطلب عملية الحد من الاعتماد على المعونة قدرا من الانتباه على مختلف المستويات، بما في ذلك ما يلي: (أ) توخي الحذر بشأن الخطط الرامية إلى زيادة المعونة دون إمعان النظر في أثارها المحتملة على البلد؛ (ب) ووضع خطط لخفض حجم المساعدة تدريجيا حيثما أمكن ذلك، مع التماس ودعم مصادر بديلة لتمويل التنمية في البلد المعني؛ (ج) وإيلاء المزيد من الاهتمام للخيارات القائمة المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية وتحسين الإدارة العامة، الأمر الذي لا ينطوي فقط على إصلاحات داخلية (من قبيل تعزيز النظم الضريبية، على سبيل المثال)، بل يؤدي أيضا إلى تحسين التعاون الدولي من أجل تعزيز آليات المراقبة والإنفاذ ذات الصلة بالتصدي للتهرب من دفع الضرائب وسوء التسعير التحويلي، وهروب رأس المال والتدفقات الرأسمالية غير المشروعة؛ (د) وتخصيص المزيد من الموارد لإتاحة المنافع العامة الدولية بالغة الأهمية ذات الأثر الإنمائي على أقل البلدان نموا.

الفصل السابع

أعمال لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل

١٠٠ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه.

١٠١ - وستنكب اللجنة في دورتها الثامنة عشرة على دراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون موضوع دورته لعام ٢٠١٦، وهو، "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"، وستقوم بإعداد توصيات سياساتية بشأن هذه المسألة. وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من الخيارات المتاحة لمعالجة هذا الموضوع، اختارت اللجنة تركيز مساهمتها على الكيفية التي يمكن من خلالها أن تساعد التجارة الدولية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سيولى اهتمام خاص إلى مسألة تهيئة ما يلزم من القدرات الإنتاجية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية في الوقت نفسه، على النحو المحدد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٢ - وستتابع اللجنة أيضاً التقدم الذي تحرزه ساموا في مجال التنمية وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١.

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

١٠٣ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها السابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وحضر الدورة سبعة عشر عضوا باللجنة ومراقبون من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

١٠٤ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وافتتح نائب رئيس اللجنة، ساكيكو فوكودا - بار، الدورة ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك، أدلى نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، السفير محمد خالد الخياري، ببيان أمام اللجنة. وأدلى ببيان أمام اللجنة أيضا الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات. والبيانان متاحان على الرابط التالي:

http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_statements.shtml

١٠٥ - ويرد جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

لو أغيو

خوسيه أنطونيو ألونسو

ديان إلسون

ساكيكو فوكودا - بار (نائب الرئيس)

آن هاريسون

ستيفان كلازن

كون لي

عادل نجم

خوسيه أنطونيو أوكامبو (الرئيس)

تيا بترين

باتريك بلان

بيلا روماغيرا

أونالينا سيلولواني

كلاوديا شايينباوم باردو

مادورا سواميناثان

زينبيويركي تاديسي ماركوس

دزودزي تسيكاتا

٢ - وكانت الهيئات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية
الصغيرة النامية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأغذية العالمي

الاتحاد الدولي للاتصالات

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - جلسة افتتاحية.
- ٢ - جلسة تنظيمية.
- ٣ - تعزيز المساءلة عن التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.
- ٤ - جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً.
- ٥ - رصد البلدان قيد الرفع من القائمة وتلك التي رُفع اسمها منها.
- ٦ - المساهمة في استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول.
- ٧ - برنامج العمل للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦.
- ٨ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السابعة عشرة.

